

أزمة مركبة تضع لبنان في فوهة بركان اجتماعي

منذ اندلاع الحراك الشعبي في لبنان نهاية 2019، بسبب فساد الطبقة السياسية، كسر المتظاهرون للمرة الأولى حواجز كانت بمثابة "محرقات" على غرار التظاهر في مناطق تعد معاقلة رئيسية لأحزاب تسيطر على المشهد السياسي، لكن انتشار الوباء وما تلاه من قيود للإغلاق أعطى الأزمة المركبة شكلاً آخر للاحتجاج وقد يجعل الدولة على فوهة بركان اجتماعي لم تشهد مثله على الإطلاق.

بيروت - أعادت تدابير الإغلاق الشدد للحد من تفشي الوباء المئات من المتظاهرين إلى الشارع في شمال لبنان وتحديداً في طرابلس، التي تعد من أفقر مدن البلاد، حيث جسدت مواجهات عنيفة منذ الإثنيين الماضي مع قوات الأمن. فما هي أسباب هذه التهمة؟ وهل يوشك لبنان على انفجار اجتماعي جديد؟

يشهد لبنان أزمة مركبة على كافة الأصعدة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى وقع الإنهيار الاقتصادي مع انهيار العملة المحلية والارتفاع الجنوني للتضخم وفقدان الكثيرين لوظائفهم، بات أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، حيث ارتفع عدد اللبنانيين الذين يعانون من فقر مدقع من 8 إلى 23 في المئة، وفق الأمم المتحدة.

ويلقى اللبنانيون بالمسؤولية على الطبقة السياسية التي أدخلت البلاد في متاهة لا يمكن لأحد أن يتوقع متى ستخرج منها، وقد ازدادت المعاناة إثر فرض قيود الإغلاق، حيث لم يجد الناس بديلاً سوى الشارع للتفليس عن احتقانهم الذي بلغ مستوى لم يعد معه بالإمكان التراجع إلى الوراء مع غياب الحلول لإصلاح الأوضاع.

وفي الوقت الذي أبدى فيه ناشطون في طرابلس قلقهم الشديد من أن الوضع المعيشي مقبل على انفجار شعبي، وما يحدث ليلاً ليس إلا مقدمة فقط، توجه المنسّق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش في تغريدة إلى الطبقة السياسية الخميس الماضي قائلاً "شكلوا حكومة فعالة دون المزيد من التأخير. لم يعد بإمكان الناس تحمل هذا السقوط الحر إلى الهاوية".

ومنذ خريف 2019، فرضت البنوك قيوداً مشددة على الحسابات خصوصاً بالدولار. وبات المودعون غير قادرين على سحب دولاراتهم، لكن يمكنهم الحصول عليها باليرة وفق سعر الصرف الرسمي المنبسط على 1507 ليرات أو وفق سعر تفضيلي، لكن ضمن سقف معين، في حين أن سعر صرف الدولار في السوق السوداء يكاد يلامس عتبة التسعة آلاف ليرة.

ويقول الباحث الاقتصادي جاد شعبان لوكالة الصحافة الفرنسية إن القيود المصرفية "أدت إلى انخفاض فعلي في قيمة الودائع بأكثر من 50 في المئة".

ورغم إقرار السلطات خطة إنقاذ اقتصادية طموحة في أبريل الماضي، وتقدّمت على أساسها بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي، إلا أنها بقيت حبراً على ورق، وعلّق الصندوق المفاوضات بعد عدة جولات، في انتظار توحيد المفاوضات اللبنانيين بتقديراتهم لحجم الخسائر ووضع إصلاحات يطلب بها المجتمع الدولي على سكة التنفيذ.

وغرقت البلاد بعدها في دائرة من المرواح السياسية مع ازدياد تفشي وباء كوفيد - 19 الذي فاقم الأعباء الاقتصادية، ثم وقع انفجار مرفأ بيروت المرّوع في مطلع أغسطس الماضي. ورغم المساعي الفرنسية لدفع القوى السياسية إلى تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري، لا تزال الأمور تراوح مكانها.

في هذا السياق، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الجمعة أنه سيقوم بزيارة ثالثة إلى بيروت، وقال خلال مؤتمر صحافي إنه لا حلول أخرى متاحة لازمة لبنان غير المبادرة الفرنسية، وأنه سيفعل كل ما باستطاعته للمساعدة على تشكيل حكومة.



تعبير طبيعي عن حلول سياسية فاشلة

ورقة المرتزقة تدفع واشنطن للانخراط في معركة تحسين المواقع في ليبيا

كافة الأطراف تطالب برحيل المرتزقة لكن لا إجراءات عملية لإخراجهم



إرساء السلام ليس بالمهمة السهلة

وقف إطلاق نار دائم في جميع أنحاء البلاد في جنيف، بما في ذلك مهلة ثلاثة أشهر لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، ويبدو أن انقراض مصرّة على تجاوز الاتفاقات لدعم حليفها في طرابلس رغم أنها ترحب في الظاهر بالتسوية السلمية بين الفراق. وذكرت مصادر دبلوماسية ليبية أن ثمة عراقيل حالت دون تنفيذ هذا البند من الاتفاق في الأجل المحددة، ومن الواضح أن استمرار التدخل التركي سواء بإرسال المرتزقة والأسلحة إلى ليبيا أو بإبرام اتفاقيات التريب، وكذلك مصادقة البرلمان على تعديدهم وجود قواتها في ليبيا، أحد أبرز الأسباب لعدم تنفيذ هذا الانسحاب.

لكن شفا من المرابين يرون أن خرق تركيا لأحد أهم بنود اتفاق جنيف ربما يزيد من تعقيد الحل السياسي، كونه لا يشي بوجود رغبة من حكومة الوفاق وتيار الإخوان لإخراج المرتزقة قبل تحقيق مصالحهم والعمل على إعادة تموضعهم في المشهد السياسي الليبي الجديد.

وقد أكدت ستيفاني وليامز المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة أن هذا "التدخل الأجنبي الفاضح مستمر"، وأن حظر التسليح المفروض على ليبيا لا يزال يتعرض للانتهاك، مع استمرار وصول طائرات شحن مشبوهة إلى شرق البلاد وغربها، لكن رغم ذلك يستمر وقف إطلاق النار سارياً ويلتزم به طرفا النزاع.

ووضع المشاركون في ملتقى الحوار السياسي الليبي - الليبي، الذي عقد في العاصمة التونسية خلال شهر نوفمبر الماضي، اتفاق جنيف وقضية نزح السلاح هدفاً أساسياً للبناء عليه، كونها تعتبر قضية مهمة من أجل إرساء السلام على أسس دائمة، وبالتالي الانخراط في العملية الديمقراطية.

وقد شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في الكثير من المناسبات على ضرورة التقيد بضمان حظر السلاح المفروض على ليبيا، وعدم انتهاكه من قبل أي قوى خارجية، واعتبر أن مستقبل البلاد يجب أن يكون أكبر من أي خلافات حزبية أو سياسية، وأن اتفاق جنيف خطوة للأمام مهدت للحوار السياسي في تونس.

وكانت القوى الدولية قد اتفقت خلال اجتماع قمة عقد في برلين خلال شهر يناير الماضي على تعزيز الهدنة في ليبيا، وعلى فرض عقوبات على الجهة التي تخرق الهدنة، مع بذل كافة الجهود من أجل تعزيز مراقبة حظر تصدير السلاح، وطالبت بتسريح الميليشيات.

اتفاقية عسكرية بين أنقرة وحكومة الوفاق الوطني، وقد مدد البرلمان التركي سريانها في 22 من ديسمبر لمدة 18 شهراً، تواصل روسيا نفق أي حضور عسكري لها في ليبيا، سواء كان مباشراً أو عبر مرتزقة رغم أن هناك أدلة كثيرة على ذلك.

وبعد أن شن الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019 حرباً ضد الإرهاب والمليشيات في غرب ليبيا وأمام ما عرقله الجيش من مكاسب، حاولت تركيا عرقلة هذا التقدم بدعم حكومة السراج عسكرياً وتغذية الإرهاب، للحد من نجاحات الجيش من جهة والتمكين من تطبيق أجندتها التوسعية بليبيا من جهة ثانية.

وخلال المعارك، حشدت الأطراف المتحاربة قواتها حول أطراف سرت، وهي بوابة استراتيجية للهلال الغفطي في وسط وشرق ليبيا، حيث تدفق معظم إنتاج البلاد البالغ 1.2 مليون برميل يومياً قبل أن تغلق القبائل المتحالفة مع حفتر خطوط الأنابيب في يناير الماضي احتجاجاً على التوزيع غير العادل الذي تقوم به حكومة الوفاق.

وقد أرسلت تركيا قوات إلى غرب ليبيا دعماً لحكومة الوفاق الوطني، التي تصفها قيادة الجيش الليبي بأنها "واجهة سياسية لحكم الإخوان"، بموجب تفويض حصل عليه الرئيس رجب طيب أردوغان من البرلمان، الذي يهيمن عليه حزبه العدالة والتنمية بعد أن أبرم اتفاقاً عسكرياً مع السراج.

وأثار التدخل العسكري التركي جدلاً واسعاً داخل ليبيا وخارجها لما يتسبب به من تعقيدات على صعيد الأزمة التي يسعى المجتمع الدولي إلى حلها بالطرق السلمية، وسط مخاوف دولية من اتساع دائرة انتشار المتطرفين الذين يحاربهم الجيش في أكثر من منطقة داخل ليبيا.

أشاً من روسيا، فقد قامت بإرسال مرتزقة وقوات عسكرية إلى شرق ليبيا لدعم حفتر خلال شنه هجوماً واسعاً على غرب ليبيا، مما دفع تركيا إلى إرسال المزيد من المرتزقة ولتزداد الأضرار تعقيداً مع إعلان الأمم المتحدة عن تقديرات مخيفة أشارت فيها إلى أن أكثر من 20 ألف مرتزق دخلوا ليبيا منذ بداية القتال بين معسكري الشرق والغرب.

ومع ذلك، لم يشر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبيزيا خلال مداخلة بمجلس الأمن إلى الحضور العسكري الأجنبي في ليبيا.

وذكر الدبلوماسي الروسي بما أسماه "الإعتداء الغربي" على ليبيا عام 2011 الذي قاد إلى إطاحة معمر القذافي، واكتفى بالإشارة إلى أن

لم تنتظر الإدارة الأميركية الجديدة طويلاً حتى تبدأ في تحريك الخيوط، التي بدأت عالقة أثناء عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في الأزمة الليبية، وبعثت بإشارات قوية على عودتها إلى هذا الملف، لتسريع التسوية السياسية من خلال تنزيل التفاهات بين الفراق حول الشق العسكري على الأرض، من بوابة مطالبة روسيا وتركيا بالإسراع في الانسحاب العسكري، وخاصة سحب المرتزقة، الذين لم يبدؤوا في المغادرة رغم انتهاء المهلة المتفق عليها قبل أسبوع.

لندن - في تحرك بدأ لافتاً في توقيته مع تقدم مسار الاتفاق السياسي الليبي - الليبي على تشكيل حكومة موحدة مؤقتة تضم الشرق والغرب ستشرف على تنظيم انتخابات في ديسمبر المقبل، طلبت الولايات المتحدة من تركيا وروسيا الشروع فوراً في سحب قواتهما من ليبيا، بما يشمل القوات العسكرية والمرتزقة.

ويقول محللون إن الهدف من زج الولايات المتحدة بورقة سحب المرتزقة من ليبيا في هذا التوقيت، هو تحسين مواقع النفوذ سواء للدول التي تحصل برحيلهم أو الدول التي تقيف وراءهم، كما يعطي انطباعاً بأن إدارة الرئيس جو بايدن عاكسة العزم على إعادة الدور الأميركي على الساحة الدولية.

ريتشارد ميلز

على تركيا وروسيا أن تبدأ فوراً سحب وكلاهما من ليبيا



وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول ليبيا الخميس الماضي، قال القائم بأعمال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة ريتشارد ميلز إنه "تماشياً مع اتفاق وقف إطلاق النار الجرم في أكتوبر 2020، تطلب من تركيا وروسيا أن تبدأ فوراً سحب قواتهما من البلاد وسحب المرتزقة الأجانب والوكلاء العسكريين الذين قاموا بتجنيدهم وتشهرهم وتمويلهم في ليبيا".

ويبدو الموقف الأميركي الحازم في ظل إدارة جو بايدن الغموض الذي لف لسنوات السياسة الأميركية خلال ولاية ترامب بشأن ليبيا، وبدأ وكان الرئيس الأميركي السابق دعم في وقت من الأوقات الرجل القوي في شرق ليبيا المشير خليفة حفتر، والذي يقود المعسكريين الوطني الليبي، لمحاربة الميليشيات التي تدعمها حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.

تحسين المواقع

تبقى أبعاد رسالة إدارة بايدن شديدة الارتباط بحسابات جيوسياسية وكل ما له علاقة بمعادلات المشهد الليبي بإعادة الداخلية المركبة وسياقاته الإقليمية والدولية المعقدة، وفي ضوء ذلك فإنه ليس من المستبعد أن تحقق الأزمة الليبية اختراقاً إيجابياً خلال الأسابيع القادمة.

ويصر مراقبون أن الفاعلين الدوليين في الملف الليبي يدركون أن الولايات المتحدة في ظل حكم بايدن أمام معركة دبلوماسية معقدة لأن واشنطن تتسلح بمعطيات ملموسة منتقنة عن الحوار الليبي - الليبي، الذي احتضنته دول عربية وغربية، وتعتبرها كافية للدفع على مسار الحل السلمي، خاصة إذا توافقت الأطراف الإقليمية والدولية على تبادل وتوزيع وتعويض المصالح في ما بينها.

وخلال المؤتمر الافتراضي لمجلس الأمن الدولي، طالبت غالبية أعضائه بما فيها الهند والصين والمملكة المتحدة، بسحب كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا واحترام حظر الأسلحة المفروض على البلاد منذ 2011. وبينما جاء الانتشار العسكري التركي في ليبيا، الذي يشمل خاصة طائرات مسيرة قتالية، إثر توقيع